د. جمال زحالقة*

العضلات الأيديولوجية لليمين الإسرائيلي

مقدمة

تلعب معاهد التفكير والبحث دورًا متصاعدًا في بلورة الخطاب السائد في إسرائيل وفي التأثير على صناعة القرار وفي صياغة الرواية التاريخية والتصورات المستقبلية. ومع صعود اليمين في العقود الأخيرة والزيادة الكبيرة في حجم النخب اليمينية ومكانتها، يزداد التعطّش إلى أدبيات أيديولوجية يمينية، تقوم معاهد اليمين الفكرية والسياسية بإنتاجها وزيادة إنتاجها تبعًا للحاجة. ويساهم انتشار هذه الأدبيات وتعاظم تأثيرها في إنشاء معاهد جديدة وتقوية المعاهد القائمة. وتشهد السنوات الأخيرة ارتفاعًا حادًا في عدد مراكز الأبحاث اليمينة وقوتها ومكانتها وتأثيرها وتمويلها،[1] والتي تشكل العضلات الفكرية لليمين الإسرائيلي.

تعتبر إسرائيل من الدول القليلة في العالم، التي تخضع لأيديولوجيا رسمية عليا، تشتق منها السياسة الداخلية والخارجية، وتتأسس عليها الرواية التاريخية والتصورات المستقبلية. وإذ تعرّف إسرائيل نفسها كدولة «يهودية وديمقراطية»، فإن هذا المفهوم هو من مشتقات الأيديولوجيا الصهيونية، التي لها مكانة أعلى من الدولة ومصلحة الدولة والمواطنة فيها، والدولة خاضعة للفكرة وليس العكس، حتى لو كان للدولة تأثير عليها. الدولة بهذا المفهوم هي تكريس للمشروع الصهيوني، الذي يسوّق نفسه اعتمادًا على ثلاثية الشعب والأرض والدولة.

إن الأيديولوجيا السائدة في إسرائيل لا تحددها مبادئ السلطة، التي تشغلها القوى السياسية فحسب، بل إنّ مبادئ الدولة سابقة لأي سلطة كانت، وعليه لها أهمية استثنائية، وخصوصاً في كل ما يتعلّق بطبيعة الدولة وبتبرير الوجود

* عضو سابق في الكنيست، رئيس حزب التجمع الديمقراطي

إن الأيديولوجيا السائدة في إسرائيل لا تحددها مبادئ السلطة، التي تشغلها القوى السياسية فحسب، بل إنّ مبادئ الدولة سابقة لأي سلطة كانت، وعليه لها أهمية استثنائية، وخصوصاً في كل ما يتعلّق بطبيعة الدولة وبتبرير الوجود والدفاع عن شكله القائم وتصوّرات الحفاظ عليه وتطويره.

والدفاع عن شكله القائم وتصوّرات الحفاظ عليه وتطويره. هنا تلعب معاهد اليمين الأيديولوجية دورًا مهمًّا في سكب الأفكار والتوجهات والسياسات، التي تعتمد فكر اليمين الصهيوني بشقيه المتصالحين العلماني والديني، في مسعى للهيمنة السياسية والعقائدية على الدولة العميقة وليس على السلطة الحاكمة فحسب.

لقد أصبح انتشار معاهد البحث والتفكير الإستراتيجي ظاهرة كونية، خصوصاً في ظلّ زيادة التعقيد في العالم الحديث، حيث هناك كم هائل من المعلومات في كل مجال وحيث يزداد التأثير والتداخل والتفاعل داخل المجتمعات وبين المجتمعات والدول. هنا يجد متخذو القرار أنفسهم بحاجة إلى مراكز الأبحاث للحصول على المعرفة اللازمة لاتخاذ «قرارات مستنيرة well informed decisions –»، ويلتقي ذلك مع رغبة هذه المراكز في التأثير على اتخاذ القرار.

لقد أصبح واضحًا مدى تأثير مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة على التوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث هناك كم هائل من هذه المراكز، بمجالات تخصصية كثيرة وتوجهات أيديولوجية وسياسية متباينة، بعضها قريب من الحزب الديمقراطي وبعضها من الحزب الجمهوري وبعضها مستقل. ولا ينحصر تأثير مراكز الأبحاث الأميركية على الشأن الأميركي، بل يتعدّاه إلى العالم بأسره، فهي تؤثّر على سياسة الأميركية الخارجية والاقتصادية والأمنية، ولهذه بالطبع بصمات واضحة في كل أرجاء المعمورة. لكن هناك أيضًا تأثير من نوع آخر لهذه المراكز، فقد أصبحت مثالًا يحتذى به وتزداد محاولات نسخ تجربتها ومحاكاة نظامها وطرق عملها. ويمكن القول إن معظم مراكز التفكير والبحث اليمينية في إسرائيل هي بمفهوم معيّن امتداد لمراكز الفكر المحافظ الأميركي ونسخة إسرائيلية عنها.

تعمل مراكز التفكير اليمينية في إسرائيل من خلال عدة مسارات للتأثير على السياسات وعلى اتخاذ القرارات:

١. التأثير من الداخل: انتقال خبراء إلى شغل وظائف ومناصب عامة، حاملين معهم المعرفة والأفكار، التي اكتسبوها في مراكز البحث والتفكير. وهؤلاء اليوم يعدّون بالمئات. إضافة لذلك، تشكّل هذه المراكز «محطّة بحث وتفكير» لقيادات تنتقل من موقع لآخر، من الجيش إلى السياسة كما فعل الجنرال، بوجي يعلون، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، أو من الدبلوماسية إلى السياسة كما فعل السفير الإسرائيلي السابق في الولايات المتحدة، مايكل أورن، أو من الوظائف الحكومية إلى السياسة كما فعل يوعز هندل، المدير السابق لمكتب الإعلام الحكومي.

٢. تقديم الاستشارة: التواصل المباشر مع المسؤولين الحكوميين بشكل فردي أو من خلال طواقم عمل مشتركة، وتقديم الاستشارة بهدف التأثير في عمليات صنع القرار. وفي كثير من الأحيان تكون «الاستشارة» عبارة عن خطّة عمل مفصّلة وجاهزة للتطبيق الفوري.

٣. التأثير الخارجي: عن طريق نشر معلومات وأبحاث ومواقف ومقترحات في مؤتمرات ومنشورات وفي وسائل الإعلام بهدف التأثير على الرأي العام وعلى صنّاع القرار، دون اللجوء إلى الجلوس المباشر معهم أو في طواقم مشتركة.

٤. التعاون مع السلطة وأذرعها: تقوم مراكز الأبحاث بالكثير من النشاطات بالتعاون مع أذرع السلطة بشكل أو بآخر، ومنها الحملات ضد نزع الشرعية عن إسرائيل، تدريب الكوادر، إعداد برامج تعليمية خاصة، وغير ذلك.

من الصعب، عمومًا، قياس مدى تأثير مراكز التفكير على القرار السياسي، وذلك لأن عوامل كثيرة تتداخل في اتخاذ القرار، ولأن جزءا كبيرا ومهما من تأثير هذه المراكز يبقى طي الكتمان. كثيرًا ما لا يقبل متخذو القرار النصيحة في العلن ويشترطون السرية في الأخذ بنصائح وبمقترحات مراكز الأبحاث.[٢] ومن المهم أيضًا التمييز بين الشهرة والانكشاف وبين التأثير الفعلي، حيث الكثير من المراكز ذات الشهرة لها تأثير أقل بكثير من الضجيج الذي تثيره. وعلى سبيل المثال فإن تمرير قانون القومية يعود أساسًا إلى منتدى «كوهيليت»،[٣] الذي عمل بمثابرة وبصمت وكان له ما أراد، في حين أن بعض المؤسسات اليمينية، التي أثارت

يمكن القول إن معظم مراكز التفكير والبحث اليمينية في إسرائيل هي بمفهوم معيّن امتداد لمراكز الفكر المحافظ الأميركي ونسخة إسرائيلية عنها.

ضجة إعلامية، لعبت دورًا هامشيًا في الموضوع.

وعلى الرغم من صعوبة القياس، إلّا أن نتائج تأثير مراكز التفكير اليمينية واضحة وملموسة، ومع مراعاة شرعية المبالغة يمكن المجازفة بالقول إن ما تكتبه هذه المراكز يقوله الساسة بعدها، وما تقترحه اليوم يتحوّل إلى سياسة رسمية في الغد. والكثير مما يقوله ويقترحه سياسيون مثل بينيت وشاكيد وديختر وشتاينيتس ويعلون وساعر وإدلشتاين وحتى نتنياهو، يكون قد عبر بحثًا وتفكيرًا وتحضيرًا في مراكز الأبحاث اليمينية.

في هذه الورقة، استعرض عمل ودور أهم مراكز الأبحاث الإسرائيلية المرتبطة فكرًا وسياسة باليمين الإسرائيلي (كلمة يمين هنا هي تحديدًا المحيط الفكري والسياسي من الليكود يمينًا، مع أن اليمين في إسرائيل أوسع من ذلك)، ولا تشمل مؤسسات بحثية أكاديمية، لأنّها تعنى بالبحث العلمي وليس بتوجيه السياسات، ولا تشمل أيضًا منظمات مهمة تابعة لليمين ومنها المنظمات والأطر الاستيطانية، مثل غوش إمونيم وإلعاد وعطيريت كوهنيم، وكذلك لا تتطرق إلى منظمات الفعل المباشر، مثل أم ترتسو ورجافيم. ومع العلم أن هناك مناطق رمادية وتداخلًا في الأجندات بين المؤسسات المختلفة، إلّا أنني لم أحاول «لم شتات الأطراف السائبة» وأترك التطرق لها لأبحاث لاحقة أطول وأكثر تفصيلًا واتساعًا.

معهد الاستراتيجيات الصهيونية – حرس الحدود الأيديولوجي

تأسس هذا المعهد عام ٢٠٠٥، وهو يعرّف نفسه بأنّه مؤسسة أبحاث وتفكير غير حزبية، تهدف إلى التقريب بين المعسكرات السياسية المختلفة في إسرائيل، وهو يشدّد على المُثُل الصهيونية باعتبارها الأساس الفكري والقاسم المشترك للاتجاهات السياسية الإسرائيلية المختلفة.[٤] وإذ ينصب الجهد الفكري والعملي للمركز على الأيديولوجية الصهيونية، فإنه لا يتدخل في الحياة السياسية إلّا للتصدي لما يراه انحرافًا عن الإستراتيجية الصهيونية، أو ما يراه ضروريًا لإنجاحها.

وعلى الرغم من الادعاء أن هذا المعهد غير حزبي وغير منحاز، إلا أن معظم مؤسسيه والعاملين فيه هم من معسكر اليمين، ولهم ضلع في إقامة جمعيات يمينية أخرى، وفي تشبيك علاقات مع مؤسسات أخرى في ملاحقة منظمات حقوق الإنسان. لهذا المعهد علاقات وثيقة مع قيادات سياسية كثيرة، ومنهم من كان من مؤسسيه والعاملين فيه. ويقع هذا المعهد، بتركيبته وأهدافه ونشاطه، في قلب التيار المركزي في اليمين الإسرائيلي، وحظي بشهرة واسعة لدوره في إعداد وتمرير أحد أهم القوانين في إسرائيل وهو «قانون القومية».

أجرى المعهد سلسلة من الأبحاث في موضوع الديمغرافيا، ومن أبحاثه ذات التأثير « الاتجاهات الديمغرافية في أرض إسرائيل منذ العام ١٨٠٠». وجاء فيه أن «الانسحاب أحادي الجانب من غزّة ومقترحات الانسحاب من الضفة الغربية اعتمدت على فرضيات ديمغرافية غير صحيحة».[٥] ويعتمد الكثير من الساسة في إسرائيل على هذا البحث وأمثاله لتبرير رفضهم للانسحاب الإسرائيلي من الضفة، بادعاء أن التوازن الديموغرافي في «أرض إسرائيل» لن يتغيّر بشكل جوهري في العقود القادمة، وعليه لا داعي لأي انسحاب لحفظ التوازن الديمغرافي.

وقدم المعهد في الكنيست الـ ١٦ والـ ١٧ مشروع دستور، جرى بحثه باستفاضة في لجنة القضاء والدستور، إلّا أن الخلافات مع الكتل الدينية أوصلته إلى باب موصود. كما اقام المعهد منتدًى فكريا حول «إسرائيل كدولة يهودية ذات قيم ديمقراطية». ووضع خططًا للاستيلاء على الأراضي العربية تحت يافطة المحافظة على ما أسماه «أراضي الدولة» في الجليل والنقب.

كان أول رئيس للمعهد هو يسرائيل هرئيل، وهو من قيادة المستوطنين، وشغل هذا المنصب بين عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٢، وتبعه يوعاز هندل، وهو كاتب وصحافي يميني عمل مستشارًا لنتنياهو، وفي انتخابات ٢٠١٩ أصبح عضو كنيست في قائمة أزرق أبيض عن حزب تيليم، الذي يرأسه وزير الأمن الإسرائيلي السابق بوغي يعلون. ويرأس المعهد حاليًا المحامي يوفال جولوفينسكي، ومن بين الشخصيات التي لها دور في المعهد موشي بوجي يعالون، رئيس الأركان ووزير الامن الإسرائيلي السابق، ونتان شيرانسكي، الرئيس السابق للوكالة اليهودية.

من المهم أيضًا التمييز بين الشهرة والانكشاف وبين التأثير الفعلي، حيث الكثير من المراكز ذات الشهرة لها تأثير أقل بكثير من الضجيج الذي تثيره. وعلى سبيل المثال فإن تمرير قانون القومية يعود أساسًا إلى منتدى «كوهيليت»،[٣] الذي عمل بمثابرة وبصمت وكان له ما أراد

يدعي «معهد الاستراتيجيات الصهيونية» أن معظم طواقم معاهد الأبحاث الأكاديمية في إسرائيل تعارض مبادئ «الدولة الصهيونية» ويمتد تأثيرها إلى مراكز صنع القرار، وحتى إقامته «لم يكن هناك بديل بحثي صهيوني». ومنذ إقامته يقوم المعهد بتواصل دائم مع الكنيست ومع متخذي القرار في الحكومة الإسرائيلية، وهو يرى في نفسه «دفيئة لتطوير منظور قومي صحّي يبث ثقة بالنفس بكون الدولة دولة صهيونية».[٦]

منتدى «كوهيليت» – الظهير الفكري لمبادرات اليمين

اختار ملحق «ذا ماركر»،[٧] التابع لصحيفة هآرتس، مئير روبين، المدير العام لمنتدى «كوهيليت»، في المكان السابع من بين أكثر مئة شخصية تأثيرًا في إسرائيل في العام ٢٠١٨. جاء هذا الاختيار تبعًا للارتفاع الحاد في تأثير هذا المنتدى على مراكز اتخاذ القرار في إسرائيل، وبالأخص في الحكومة والكنيست ووسائل الإعلام. ويعتبر هذا المنتدى اليوم، الظهير الفكري لكل المبادرات الكبرى لليمين الإسرائيلي. ويعمل على أن يشكل بديلًا ونظيرًا للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، الذي له تأثير كبير، ويعتبر ذا توجهات مركز – يسار بالمقاييس الإسرائيلية.[٨]

مصدر كلمة كوهيليت هو الاسم العبري لسفر الجامعة التوراتي. ويعرّف هذا المنتدى نفسه بأنه «معهد بحثي وتطبيقي مستقل يعمل في القدس لضمان مستقبل إسرائيل كدولة للشعب اليهودي ولتعزيز الديمقراطية التمثيلية ولتوسيع الحريات الفردية ولتعميق مبادئ السوق الحر».[٩] ما معناه أنّه يسعى إلى إرساء المشروع الكولونيالي الصهيوني في فلسطين على قاعدة ليبرالية محافظة، كبديل لدور اليسار الصهيوني التاريخي في ربط المشروع الاستيطاني الإحلالي بمبادئ الإشتراكية.

تأسس منتدى «كوهيليت» عام ٢٠١٢ وتقع مكاتبه في القدس الغربية بالقرب من قرية دير ياسين. يعمل في هذا المنتدى حوالي مئة شخص وهو يدير ٥٠ مشروعًا كبيرًا ومئات المشاريع الصغيرة. ارتفعت ميزانية هذا المنتدى، الذي تأسس عام، من ٦ مليون شيكل عام ٢٠١٧ إلى ٣٠ مليونًا عام ٢٠١٩، جاءت بأغلبيتها من صندوق «تكفا» اليميني المحافظ، ومن صندوق أصدقاء منتدى «كوهيليت» في الولايات المتحدة، من متبرع مجهول الهوية.[١٠]

وإذ ينصب اهتمام المنتدى بالعمل على التأثير على اتخاذ القرار السياسي، يحضر ممثّلو «كوهيليت» جلسات لجان الكنيست بشكل شبه دائم، حاملين معهم أوراق موقف ومقترحات تنسجم مع توجهات المنتدى اليمينية في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويقومون عادة بالتنسيق مع نوّاب اليمين، ويدلون بآرائهم ومقترحاتهم، التي كثيرًا ما تلقى آذانًا صاغية عند نواب الأكثرية اليمينية، وأحيانًا عند أعضاء الكنيست من اليسار الصهيوني. ووصفهم النائب السابق عن الجبهة، دوف حينين، بالقول: «إنهم جديّون جدًا ومهنيون ويأتون جاهزين لكل جلسة».[١٠]

يعتبر القائمون على منتدى «كوهيليت» إنجازهم الأكبر في تمرير قانون القومية العنصري، الذي جرى طرحه من قبل مركز الإستراتيجيات الصهيونية، قبل إقامة «كوهيليت»، ولكن المنتدى كان أكثر من دفع وضغط وناور حتى يمر هذا القانون، الذي يصنّف على أنّه فوق القوانين الإسرائيلية قاطبةً، وأهم وثيقة للدولة العبرية بعد وثيقة «استقلال إسرائيل».[١١] ومع هذا «الإنجاز» زادت الشهية، وبدأ منتدى كوهيليت بإدارة حملة منظمة لإحداث «ثورة قضائية» تشمل تقليص صلاحيات المحكمة العليا والحد من صلاحياتها في إلغاء قوانين تناقض قوانين الأساس، وتعيين القضاة من قبل السياسيين، وتقسيم صلاحيات المستشار القضائي للحكومة، ومقترحات أخرى تصب كلّها في زيادة قوة السلطة التنفيذية على حساب السلطة القضائية. وقام المنتدى بتجنيد وزيرة القضاء السابقة «أييليت شاكيد» حتّى أصبحت جزءًا منه، ولم يعد واضحًا إذا كانت هي تستعمل المنتدى أم هو يستعملها، لكن من المؤكّد أنّ أهم مصادر قوة المنتدى هو علاقته الوثيقة والمتواصلة مع سياسيين في أعلى مستوى بينهم شاكيد وبينيت وهاوزنر وإلكين وسموتريتش وإدلشتاين وغيرهم.

بموازاة الاهتمام بالجانب القضائي وسن القوانين، يسعى منتدى «كوهيليت» إلى التأثير في صياغة السياسات في

يدعي «معهد الاستراتيجيات الصهيونية» أن معظم طواقم معاهد الأبحاث الأكاديمية في إسرائيل تعارض مبادئ «الدولة الصهيونية» ويمتد تأثيرها إلى مراكز صنع القرار، وحتى إقامته «لم يكن هناك بديل بحثي صهيوني».

قضايا كثيرة منها: بناء الأمّة وطبيعة الدولة، الدفاع عن «حقوق المستوطنين»، لبرلة الاقتصاد، إصلاحات في المواصلات والموانئ وشركة الكهرباء، تقليص الحق في الإضراب، زيادة المنافسة في الخدمات الصحية، سوق حرّة في الإسكان، تقييدات شديدة على العمّال الاجانب، تغييرات في مناهج تعليم التاريخ والمدنيات وحتى حصص تربية الدجاج لإنتاج البيض.

طوّر معهد «كوهيليت» طريقة عمل ناجعة للتأثير على اتخاذ القرارات وسن القوانين في الكنيست،٨ حيث يقوم بتفعيل كادر من باحثين على مستوى عالٍ ذوي خبرة في العمل مع أذرع السلطة، يقومون بالتواصل مع عضو الكنيست ويزودونه بكل الوثائق المرتبطة بالموضوع، ويقومون بصياغة القانون أو الاقتراح، وحتى بالاتصال بنواب آخرين لتجنيد الدعم، ويذهب كل الرصيد إلى عضو الكنيست وكأنّه هو الذي قام بالعمل، حيث أن السياسة المعلنة لمعهد «كوهيليت»، هي البقاء في الخلف والابتعاد عن الواجهة. هكذا يزداد «الطلب» على خدمات المعهد، خصوصاً بعد نجاحه في تمرير قرارات وقوانين مهمة.

يكرّس منتدى «كوهيليت» جهودًا كبيرة في المجال الاقتصادي ويروّج لسياسة اقتصادية ليبرالية متطرفة، ووصف الناشط اليساري يوسي دهان المنتدى بأنه يمثل آين راند في إسرائيل،[١٢] في إشارة إلى المفكّرة الأميركية، التي دعت إلى فردانية مطلقة، وإلى عدم تدخّل الدولة بالمرة في شؤون السوق.

المركز الأكاديمي «شاليم» – عقل اليمين المدبّر

المركز الأكاديمي شاليم[١٣] هو استمرار لمركز شاليم، الذي تأسس عام ١٩٩٤، من قبل أكاديميين وشخصيات عامة ومتبرعين يهود من إسرائيل وخارجها، وتمحور اهتمامه حول الفكر الصهيوني والتاريخ اليهودي ومستقبل إسرائيل وقضايا اقتصادية واجتماعية، بتوجه يميني ممنهج وسعي لصياغة أسس فكرية «متينة» لسياسات وإستراتيجيات اليمين الإسرائيلي. كانت المجموعة التي أقامت المركز مقرّبة من نتنياهو، وشارك في مؤتمرات وأبحاث المركز عدد كبير من اقطاب اليمين الإسرائيلي بينهم نتان شيرانسكي، رئيس الوكالة اليهودية السابق، ويئير شامير، وزير الزراعة السابق ومدير الصناعة الجوية السابق، الجنرال بوغي يعلون، رئيس الأركان ووزير الامن الإسرائيلي وباحثون مثل يورام حزّوني ودنيئيل فلوسر وأوفير هعبري.

وكان من اهم إصدارات المركز فصلية بالعبرية والإنكليزية هي»أزور – أفكار للشعب اليهودي»،[١٤] التي صدرت بين عامي ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٢، ونُشرت فيها مقالات مطوّلة تصب في تبرير المشروع الصهيوني ومحاولة منحه شرعية قانونية وأخلاقية على قاعدة فكرية يمينية محافظة، وتصويره كنتيجة حتمية للتاريخ اليهودي وكحلّ وحيد للمسألة اليهودية.

في العام ٢٠٠٩، شرع مركز شاليم في إقامة مؤسسة تعليمية أكاديمية، وبدأ التعليم فيها عام ٢٠١٣، وحصلت على اعتراف رسمي من مجلس التعليم العالي ومن الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠١٧. أما مواضيع الدراسة للقب الأوّل في المركز فهي فلسفة وتاريخ وفكر صهيوني وأدب وعلوم وفن وفكر اقتصادي واجتماعي، وبرامج خاصة في دراسات الإسلام والشرق الأوسط وبرنامج آخر في الفلسفة العامة والفكر اليهودي.

بعد تولّي نتنياهو السلطة عام ٢٠٠٩، لاحظ مراسل صحيفة هآرتس أنّ الكثير من الباحثين تركوا مركز شاليم، وأصبحت مكاتبهم فارغة، وكتب «لم يكن هذا مؤشّرًا إلى تراجع وضعف، بل إلى قوة وتأثير، حيث انتقل هؤلاء إلى العمل في وظائف مؤثّرة في الوزارات المختلفة»،[١٥] حاملين معهم شحنة أيديولوجية يمينية متماسكة وخبرة اكتسبوها من خلال التدريب والعمل في المركز. هذا الامر من أهم أهداف هذا المركز، وهو التأثير المباشر على السلطة والمجتمع، من خلال إعداد كوادر ونخب مؤهّلة ودمجها في مواقع اتخاذ القرار. هذا ما يفعله المركز، بعد أن أصبح مؤسسة أكاديمية معترفا بها، حيث يقوم من جهة بتطوير فكر صهيوني يميني للتأثير على النخب، ومن جهة أخرى يقوم بتأهيل محكم وعالي المستوى لمئات الطلّاب،

اختار ملحق «ذا ماركر»،[٧] التابع لصحيفة هآرتس، مئير روبين، المدير العام لمنتدى «كوهيليت»، في المكان السابع من بين أكثر مئة شخصية تأثيرًا في إسرائيل في العام ٢٠١٨. جاء هذا الاختيار تبعًا للارتفاع الحاد في تأثير هذا المنتدى على مراكز اتخاذ القرار في إسرائيل، وبالأخص في الحكومة والكنيست ووسائل الإعلام.

الذين يدخلون سوق العمل جاهزين مهنيًا وعقائديًا وحاملين شهادة مركز شاليم، ما يفتح أبوابا كثيرة أمامهم.

صندوق «تكفا» – السند المالي لصناعة الأفكار اليمينية

صندوق «تكفا» (أمل) هو مؤسسة دعم وتمويل ومعهد أبحاث يهودي أميركي، ويعرّف نفسه بأنّه «منظمة يهودية تستهدف تطوير ورعاية التميّز الثقافي والفكري والمدني في شعب إسرائيل وتعتمد مبادئ الصهيونية والسوق الحرّة والفكر المحافظ وحقوق الفرد».[١٦] ويقوم الصندوق بمشاريع تعليمية وثقافية، استنادًا إلى الفكر اليميني السياسي والاقتصادي الغربي المحافظ والتراث اليهودي والأيديولوجية الصهيونية اليمينية. ويساهم الصندوق في تمويل مؤسسات يمينية، منها مركز «شاليم» ومنتدى «كوهيليت» ومعهد الإستراتيجيات الصهيونية.

يعقد الصندوق مؤتمرات سنوية في الولايات المتحدّة وإسرائيل يتحدث فيها قادة وأكاديميون وصناع رأي عام من يهود الولايات المتحدة واليمين الأميركي والإسرائيلي. وفي المؤتمر الأخير، الذي عقد في القدس هذا العام، أوضح رئيس الصندوق، روجر هرتوج أولوياته: «الأفكار هي التي تُحدث التغيير..أنا اهتم أساسًا بقوة الأفكار، وبالناس الذين ينتجونها، وبالمؤسسات التي تنقلها، وبالأدمغة الشابّة التي تلتقطها وبالرأسمال الاجتماعي الذي يبنيه هؤلاء الشباب لتنفيذها.[١٧]

مجلة هشيلوح[١٨] (الاسم العبري لحي سلوان في القدس): هذه المجلة هي أهم إصدارات صندوق «تكفا»، وتغطّي المجلّة مواضيع فكرية وسياسية متعددة، وتسعى إلى التعمّق فيها من خلال مقالات منهجية مطوّلة. تعتبر «هشيلوح» المنبر الفكري الرائد لليمين الإسرائيلي، وتهدف إلى أن تكون مجلة محافظة على نسق مجلّات يمينية تصدر في الولايات المتحدة. يرأس تحرير المجلّة «يوآف شورك»، وهو كاتب صحافي، عمل محررًا للملحق الأسبوعي لصحيفة «مكور ريشون» اليمينية.

معهد أورشليم للإستراتيجية وللأمن – مظلّة يمين المؤسسة الأمنية

أقيم هذا المعهد عام ٢٠١٧، معلنًا أنه يعمل بهدف «تشجيع الخطاب الأمني السياسي المحافظ، والتعبير عن رؤيا إستراتيجية واقعية، والتشديد على العلاقة بين شعب إسرائيل وأرضه كمركب مركزي في الرؤيا الإستراتيجية، والتأكيد على أهمية القدس الموحدة لأمن إسرائيل، والدعوة إلى سياسة براغماتية تحافظ على أمن إسرائيل وترسّخ مكانتها الدولية وتؤدّي على المدى البعيد إلى تسويات سياسية ثابتة.»[١٩]

أصدر طاقم المعهد ١٤ توصية للحكومة الإسرائيلية الجديدة،[٢٠] هي خلاصة موقف ما يسمّى في إسرائيل باليمين العقلاني، وهي من نوع التوصيات، التي تتعامل معها النخب السياسية والعسكرية والاقتصادية بجدّية. ونظرًا لأهميتها ودلالتها على الدور الخاص والمهم لمعاهد التفكير اليمينية في إسرائيل، حيث يتحوّل الكثير مما تكتبه اليوم إلى سياسة رسمية غدًا أو حتى في اليوم نفسه، نورد تلخيصًا لهذه التوصيات:

١. المحافظة على التماسك الوطني: يرى المعهد أنّ على الحكومة الإسرائيلية أن تعي أن «الوحدة الوطنية ضرورية لمواجهة الامتحانات الصعبة» أمام إيران والمواجهة المحتملة في الشمال وإدارة الصراع مع الفلسطينيين والتعامل الإيجابي مع «صفقة القرن».

٢. الاستعداد للحرب في عدة جبهات: يوصي خبراء المعهد الحكومة الإسرائيلية أن تستعد للحرب وألا تخشى المواجهة العسكرية بما في ذلك ضرب المنشآت العسكرية الإيرانية وحرب صواريخ ومواجهة على ثلاث جبهات، لأن الإصابات والخسائر تتقلص كثيرًا في حرب خاطفة وحاسمة. ويرشح من هذه التوصية أن هذا المعهد يرى أن هناك احتمالا كبيرا جدًا لمواجهة عسكرية في السنوات القريبة.

٣. صدّ إيران: يدعو المعهد الى الاستعداد عسكريًا لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي ومن نصب صواريخ بعيدة

بموازاة الاهتمام بالجانب القضائي وسن القوانين، يسعى منتدى «كوهيليت» إلى التأثير في صياغة السياسات في قضايا كثيرة منها: بناء الأمّة وطبيعة الدولة، الدفاع عن «حقوق المستوطنين»، لبرلة الاقتصاد، إصلاحات في المواصلات والموانئ وشركة الكهرباء، تقليص الحق في الإضراب، زيادة المنافسة في الخدمات الصحية، سوق حرّة في الإسكان، تقييدات شديدة على العمّال الاجانب، تغييرات في مناهج تعليم التاريخ والمدنيات وحتى حصص تربية الدجاج لإنتاج البيض.

المدى في العراق ومن نشر قواعد لها في سورية، وفي المقابل القيام بجهود ديبلوماسية وغير دبلوماسية مكثفة لصدّ «الخطر الإيراني».

٤. اتباع سياسة ناجعة في «القدس الكبرى»: يدعو المعهد إلى ضمان الأغلبية اليهودية وإلى تكثيف الاستيطان، بما في ذلك في منطقة E١، وإلى تشجيع اندماج أهالي القدس الشرقية عبر الاستثمار في البنى التحتية وجهاز التعليم. ويدعو كذلك إلى الوقوف بحزم ضد «محاولات عناصر أجنبية المس بسيادة إسرائيل في القدس».

٥. إدارة الصراع مع الفلسطينيين: يرى المعهد أن على إسرائيل أن تستمر في إستراتيجية إدارة الصراع من خلال استعمال معقول للقوّة، وتسهيلات اقتصادية، والمحافظة على الانتشار الاستيطاني القادم، خصوصا في منطقة القدس، حيث يرى المعهد ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيعه. ويرفض المعهد فكرة الانسحاب احادي الجانب ويشترط مسألة ضم مناطق في الضفة بالاتفاق السياسي الداخلي وبالانسجام مع صفقة القرن.

٦. الاستعداد لصفقة القرن وتبعاتها: يوصي خبراء المعهد بقبول مبادرة إدارة ترامب، وبالاستعداد لتداعيات الرفض الفلسطيني لها، ويوصون كذلك بالاستعداد لمنع استيلاء حماس على الضفة الغربية، وبالاستمرار في التنسيق الأمني.

٧. ردع حماس: يقترح المعهد الاستمرار في سياسة التهدئة، واعتبار التهديدات من غزّة ثانوية مقارنة بالجبهة الرئيسية في الشمال.

٨. منح أولوية للعلاقات مع مصر والأردن: يرى المعهد ضرورة التركيز على توطيد العلاقات مع الأردن ومصر والتعامل بلا أوهام مع دول الخليج.

٩. التصدّي للعداء التركي: يتهم المعهد تركيا باتخاذ سياسة معادية لإسرائيل وبدعم حماس وبالعمل ضد السيادة الإسرائيلية في القدس، ويدعو إلى الضغط عليها عبر التعاون مع اليونان وقبرص والتنسيق مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة في هذا المجال. كما ينوّه المعاهد بضرورة مراقبة النشاط التركي في المجال النووي.

١٠. المحافظة على دعم الحزبين في أميركا: يؤكّد المعهد على الأهمية الوجودية للدعم الأميركي وعلى ضرورة المحافظة على علاقة وطيدة مع الحزبين الجمهوري والديمقراطي، والحذر من أن يظهر وكأنّ إسرائيل تجر الولايات المتحدة إلى الحرب.

١١. المحافظة على الحوار والتنسيق مع روسيا: يرى المعهد أهمية العلاقة مع روسيا، ويدعو إلى الامتناع عن الوقوف ضد المصلحة الروسية في المحافل الدولية، وإلى البحث عن طرق لمكافأة روسيا على تعاونها مع إسرائيل، مع أخذ حساسية المؤسسة الأمنية الأميركية تجاه روسيا بعين الاعتبار .

١٢. بناء أسس دعم في أوروبا في مقابل موقف المؤسسة في بروكسل: يحدّد المعهد أن الهدف الأهم بالنسبة لإسرائيل هو مؤازرة مساعي الولايات المتحدة لمنع تراخي أوروبا في الضغط على إيران. كما يرى ضرورة اختراق موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه الجولان والقدس. ويدعو المعهد إلى الإسراع في مد أنبوب الغاز من إسرائيل إلى أوروبا، مؤكدًا أن المصلحة الاقتصادية ستؤدي إلى تعزيز العلاقات مع دول القارة الأوروبية.

١٣. الحذر في آسيا: يدعو المعهد إلى المحافظة على العلاقات الخاصة مع الهند، وإلى الحذر في العلاقات مع الصين لعدم اغضاب الولايات المتحدة. كما يقترح المعهد العمل على تغيير طريقة تصويت الدول الآسيوية في المنظمات الدولية تبعًا لما اسماه «تراجع أهمية القضية الفلسطينية».

١٤. تطوير الأداء الدبلوماسي: يؤكّد المعهد ضرورة تطوير الجهاز

بعد تولّي نتنياهو السلطة عام ٢٠٠٩، لاحظ مراسل صحيفة هآرتس أنّ الكثير من الباحثين تركوا مركز شاليم، وأصبحت مكاتبهم فارغة، وكتب «لم يكن هذا مؤشّرًا إلى تراجع وضعف، بل إلى قوة وتأثير، حيث انتقل هؤلاء إلى العمل في وظائف مؤثّرة في الوزارات المختلفة»،[١٥] حاملين معهم شحنة أيديولوجية يمينية متماسكة وخبرة اكتسبوها من خلال التدريب والعمل في المركز.

الديبلوماسي في كافة المجالات، وإلى إعادة هيكلة وزارة الخارجية وإلى تخصيص موارد لعمل دبلوماسي مكثّف، وإلى رفع مستوى تأهيل الكوادر وإعداد موظفين وبرامج لتعميق «العلاقة مع الجمهور في الدول العربية».

حركة أرض إسرائيل الكاملة - الشعراء كمحتلين

أقيمت هذه الحركة في آب ١٩٦٧، بعد مرور شهر على حرب حزيران، ودعت إلى التمسك بأرض إسرائيل الكاملة والاستيطان فيها.[٢١] وقد بادر إليها ثلاثة من المنتمين إلى التيار العمّالي هم: نتان إلترمان، أهم شعراء إسرائيل في تلك الفترة، والأديب موشي شامير والناشط السياسي تسفي شيلوح، وثلاثتهم جاءوا من قلب اليسار الصهيوني، ومثّل موقفهم هذا عملية انتقال نخب «يسارية» إلى تبنّي الموقف السياسي لليمين الإسرائيلي ومنحه تسويغات ثقافية «يسارية» الجذور.

نشر نتان الترمان، الذي كان معروفًا بقربه من بن غوريون والشاعر الأيقوني لليسار الصهيوني بال التعريف، مقالًا في صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٦؛ أي أقل من أسبوع من انتهاء الحرب. وجاء في المقال: «الأمر المهم في هذا الانتصار هو محو الفرق بين دولة إسرائيل وأرض إسرائيل ومن الآن فصاعدًا الدولة والأرض هما ماهية واحدة.» وكتب أيضًا: «إذا اعترفنا أن أرض إسرائيل ليست لنا علينا أن نعيد كتابة كتب التدريس والأهم علينا إعادة كتابة التوراة ذاتها».[٢٢]

أثار هذا المقال ضجة كبيرة وبدأ حراك لتشكيل جسم يمثل أيديولوجية أرض إسرائيل الكاملة. انضم إلى هذا الحراك العشرات من الكتاب والشعراء والأدباء والمحاضرين والسياسيين، معظمهم من الأحزاب العمالية، مباي وأحدوت وهعبودا ومبام، وقسم من منهم من المنتمين إلى التيار اليميني العلماني والديني.

اليمين الإسرائيلي "المنتصر": محاولة شرسة لتغيير المفاهيم.

بعد إقامة حركة «غوش ايمونيم» انتقل مركز الثقل في مشروع «أرض إسرائيل الكاملة»، إلى اليمين الديني، الذي مثلته هذه الحركة، وتضاءل دور الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة وجرى حلّها عام ١٩٧٦، مع بقاء افكارها وأيديولوجياتها فاعلة ومؤثرة عند كافة التيارات السياسية وخصوصا في الجانب اليميني.

في أيلول١٩٦٧، نشرت الوثيقة التأسيسية للحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة، وجاء فيها: «أرض إسرائيل الكاملة هي الآن بحوزة الشعب اليهودي. وكما لا يحق لأحد التنازل عن دولة إسرائيل، لا يحق لنا التنازل عمّا جاءت به هذه الدولة وهو أرض إسرائيل.»[٢٣] ووقع على الوثيقة ٥٨ شخصية معروفة، ومنها الشاعر نتان الترمان والأديب موشي شامير وشاعر اليمين أوري تسفي غرينبرغ، والكاتب شموئيل يوسف عغنون، الذي حاز لاحقًا على جائزة نوبل للأدب، والشاعر حاييم غوري والكاتب أهرون أمير ، والمفكّر الفاشي يسرائيل إلداد، الذي يعد من أهم منظري اليمين وهو مترجم نيتشه إلى اللغة العبرية، وغيرهم. وفي مقال نشره يوم ١٩٦٧/١١/١٠، هاجم الكاتب الصحافي عموس إيلون هذه المجموعة واصفًا إيّاها بشعراء لأجل الضم والاحتلال، مشيرًا إلى أن ضبّاط الجيش أكثر اعتدالًا منهم.[٢٤]

لقد وضعت قيادة الحركة لأجل أرض إسرائيل الكاملة الأسس السياسية والفكرية للضم والاستيطان ولا تزال هذه الأسس ذات تأثير في المجتمع الإسرائيلي حتى يومنا هذا. وبمناسبة مرور خمسين عامًا على هذه الحركة، تحدّث دان ليئور، كاتب بيوغرافيا نتان الترمان، قائلًا: "مواقف ورؤيا الحركة متجذّرة ومتغلغلة في المجتمع الإسرائيلي وفي كل التيارات السياسية. وقد عبّر الترمان عن المشاعر العميقة للمجتمع الإسرائيلي، التي ولدت حينها وما زالت قائمة إلى اليوم. و«الدليل أننا لم نستطع كمجتمع خلال خمسين عامًا أن نتوصل إلى إستراتيجية سياسية تتخلص من فكرة أرض إسرائيل الكاملة. لم يكن الترمان صوتًا وحيدًا في الظلمات، بل عبر مبكّرًا عن عقيدة لا يزال المجتمع الإسرائيلي يؤمن بها بهذا الشكل أو ذاك».[٢٥]

بعد إقامة حركة «غوش ايمونيم» انتقل مركز الثقل في مشروع «أرض إسرائيل الكاملة»، إلى اليمين الديني، الذي مثلته هذه الحركة، وتضاءل دور الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة وجرى حلّها عام ١٩٧٦، مع بقاء افكارها وأيديولوجياتها فاعلة ومؤثرة عند كافة التيارات السياسية وخصوصا في الجانب اليميني.

المركز الأورشليمي للشؤون العامة – المطبخ الخلفي لسياسات اليمين

تأسس المعهد الأورشليمي للشؤون العامة (Jerusalem Center for Public Affairs - JCPA) عام ١٩٧٦، ويقع مقره في حي القطمون في القدس الغربية،[٢٦] في مبنى ذي قيمة معمارية وتاريخية وفنّية خاصة، شيّده عام ١٩٣٢، الثري الفلسطيني يوليوس ماثيو مرقص. الشخصية المركزية في المركز هي دوري غولد، الذي عمل سفيرًا لإسرائيل في الأمم المتحدة ومستشارًا لبنيامين نتنياهو وأريئيل شارون ومديرًا عامًا لوزارة الخارجية الإسرائيلية. ويتمحور عمل المركز في إعداد تحليلات ومقترحات حول المواضيع المطروحة على جدول أعمال إسرائيل والشعب اليهودي وفي القضايا الإستراتيجية ويعنى بالشؤون السياسية والأمنية والقضائية، ويقوم بتوزيعها على صنّاع القرار في إسرائيل والعالم. تشمل خطة البحث في المركز علاقات إسرائيل الدولية، الصراع العربي الإسرائيلي، علاقة إسرائيل بيهود العالم، قضايا سياسية واقتصادية وأمنية في الشرق الأوسط، القدس والعملية السياسية، القانون الدولي، مواجهة نزع الشرعية عن إسرائيل وحملات المقاطعة (BDS) والعلاقات الأوروبية الإسرائيلية.

ويقوم المركز بالترويج لسياسة أكثر تشدّدًا، ويدعو إلى وقف دخول الأموال إلى غزّة، وإلى منع السلطة الفلسطينية من دفع المخصصات لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى، وإلى تغيير الأمر الواقع في المسجد الأقصى.

تساهم هذه المعاهد مساهمة مركزية في مشروع اليمين الإسرائيلي للسيطرة على الدولة العميقة وليس فقط على الحكم والسلطة، وهي تقوم بالتنظير لذلك ووضع الخطط وبناء الإستراتيجيات وتنتقل حتى إلى العمل المباشر.

خلاصة

في القرن الحادي والعشرين، ومع زيادة تعقيد المعرفة والتضخم الرهيب في كم المعلومات، تزداد أهمية وتأثير معاهد ومراكز التفكير، التي تصوغ الأفكار وتبني الإستراتيجيات ومخططات ومقترحات العمل لتقديمها لمتخذي القرار في سبيل «التسهيل» على قراراتهم. في إسرائيل، هناك العشرات من هذه المعاهد من اتجاهات مختلفة ومجالات اختصاص متعددة. الملاحظ، أنه طرأ في السنوات الأخيرة ارتفاع في تأثير معاهد التفكير اليمينية ومكانتها بالذّات، والتي بدأت تبلور أفكارًا وسياسات وإستراتيجيات لنفسها ولمشروعها الأيديولوجي السياسي، وتبني على أساسها اقتراحات لصنّاع القرار، لتحويلها إلى التنفيذ. فيما يلي بعض الإضاءات على هذا الدور وهذا المشروع:

١. هناك ارتفاع حاد في دور معاهد الفكر اليمينية ومكانتها وعددها وتأثير ها وتمويلها في إسرائيل. أصبح عدد كبير من «خريجي» هذه المعاهد والمرتبطين بها وزراء وأعضاء كنيست وموظفين في مواقع مهمة، كما يحتل قسم منهم مكانًا مهمًا في مؤسسات الإعلام والتعليم والثقافة. بالإضافة إلى ذلك فإنّ علاقة هذه المعاهد بالمسؤولين لم تعد علاقة استشارة فحسب، بل غدت علاقة تعاون وعمل مشترك، وأكبر دليل على ذلك هو تمرير قانون القومية، الذي يعد أهم حدث قانوني في إسرائيل منذ عشرات السنين.

٢. تتبنّى هذه المعاهد خطاب الحقوق وتغلّبه على الخطاب الأمني، وتشدّد كلّها على ما تسميه «حق شعب إسرائيل في أرض إسرائيل»، وهي تدّعي أن السيطرة الإسرائيلية على فلسطين عمومًا وعلى الضفة الغربية والقدس تستند إلى «الحق التاريخي» وليس فقط إلى الاعتبارات الأمنية، ولا تكتفي بعرض هذه الفكرة إسرائيليًا، بل تقوم بترويجها دوليًا، وهي تجد آذناً صاغية في أوساط أميركية معيّنة.

٣. تدعو هذه المعاهد إلى إدارة الصراع، وبعضها إلى حسمه، لكنّها ترفض كليًا أي حديث عن حل الصراع، بادعاء أنّ هذا غير ممكن في الحقبة الحالية. لذا هي لا تنتج مقترحات ومشاريع حل سياسي، بل إجراءات للاستفادة من الفرص ومنح شرعية للاحتلال والاستيطان وسحب الشرعية عن الحق الفلسطيني.

٤. تسعى معاهد اليمين إلى سن قوانين تشدّد على الطابع الصهيوني للدولة وعلى «حقوق اليهود والشعب اليهودي». كما تسعى إلى أحداث ثورة محافظة (إذا صح التعبير) في الجهاز القضائي على كافة المستويات، لإضعاف دوره مقابل السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما يخدم مصلحة اليمين السياسية والعقائدية ومشاريعه.

٥. تساهم هذه المعاهد مساهمة مركزية في مشروع اليمين الإسرائيلي للسيطرة على الدولة العميقة وليس فقط على الحكم والسلطة، وهي تقوم بالتنظير لذلك ووضع الخطط وبناء الإستراتيجيات وتنتقل حتى إلى العمل المباشر.

٦. كل هذه المعاهد مرتبطة ماليًا وفكريًا باليمين الأميركي وبالاتجاهات اليمينية عند يهود أميركا.

٧. تعتمد هذه المعاهد إستراتيجية اليمين الإسرائيلي الجديد، الذي لا يسعى للاندماج في النخب القائمة، بل يبني بديلًا مؤسساتيًا وبشريًا لها.

٨. تتبنّى هذه المؤسسات سياسة ليبرالية اقتصادية متطرفة وترفع من شأن ممثليها مثل تاتشر وترامب وحتى آين راند، وتسعى لسن قوانين واتخاذ إجراءات تقلص دور الدولة وتحرير السوق من الضوابط وتشجيع المنافسة حتى في مجالات مثل الصحة والتعليم وتقييد الحق في التنظيم النقابي والحق في الإضراب، وغيرها.

٩. تعمل كل هذه المؤسسات على تأهيل وتهيئة كوادر وقيادات، لتأخذ مكانها في إدارة الدولة ومؤسساتها وأذرعها، حاملة معها شحنة فاعلة من الفكر اليميني وحماسًا للعمل ولتنفيذ مشاريع اليمين.

١٠. تشنّ المراكز اليمينية حربًا شرسة غالبًا وناعمة أحيانًا، ضد النخب والمؤسسات القائمة من محاضرين وجامعات وصحافيين ووسائل إعلام وموظفين كبار ومثقفين وفنّانين ومؤسسات ثقافية وإدارية وقضائية مختلفة، والهدف هو هزّ مكانتها وإضعاف دورها وردعها عن اتخاذ مواقف وإجراءات لا تروق لليمين الإسرائيلي.

هوامش

١ أمنون بورتوجالي، معاهد تفكير خاصة، أضرار خيل طروادة، موقع عبوداه شحوراه، ٢٠١٢، http://www.blacklabor.org/?p=45902 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٢ معهد دراسات الأمن القومي ٢٠١٤، https://www.inss.org.il/role-influence-think-tanks-israeli-experience (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٣ منتدى كوهيليت ٢٠١٨، https://en.kohelet.org.il/publication/kohelet-holds-conference-on-the-nation-state-law (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٤ معهد الاستراتيجيات الصهيونية، www.izs.org.il (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٥ ميري شاليم، «اتجاهات ديمغرافية في أرض إسرائيل ١٨٠٠–٢٠٠٧. موقع معهد الاستراتيجية الصهيونية، ٢٠١٦، https://www.izs.org.il/2016/01/demographic-trends-in-the-land-of-israel-1800-2007/ (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٦ عن عمل معهد الاستراتيجية الصهيونية في الأبحاث ووضع السياسات، ٢٠١٨، https://www.izs.org.il/research/ (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٧ شوقي ساديه، عن منتدى كوهيلت ومديره، ٢٠١٨، https://www.themarker.com/magazine/EXT-INTERACTIVE-1.6430761 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٨ يهودا يفراح، «تقييم أداء»، ١/٢٨/ ٢٠١٩، http://bit.ly/352q5F5 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٩ منتدى كوهيليت https://en.kohelet.org.il/ (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١٠ عوفير شربيط، «منتدى كوهيلت نجح في دفع قانون القومية قدمًا. موقع زمان يسرائيل، ٢٠١٩، https://www.zman.co.il/30702/print/ (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١١ جمال زحالقة، «قانون القوميّة: دستور الأبارتهايد الإسرائيلي»، مجلة الدراسات الفلسطينية ١١٦ (خريف ٢٠١٨)، ص. ١٥–٣٤ ، https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/015-pdf.034 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١٢ يوسي دهان، «منتدى كوهيلت– آين راند في إسرائيل ٢٠١٦، موقع هعوكتس، ٢/٤/ ٢٠١٦، http://bit.ly/2YsvNxg (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١٣ المركز الأكاديمي شاليم، http://bit.ly/2PlOAq5 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١٤ مجلة «أزور»، http://azure.org.il/ (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١٥ عوفر إيلاني، «بالمال والإصرار، مركز شاليم سيطر على الحكومة»، موقع هآرتس، ٢٠٠٩/٥/١٨، https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1261272 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١٦ صندوق «تكفا»، https://tikvahfund.org/?tlang=english (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١٧ موقع سروجيم ٢٠١٩، http://bit.ly/2LAnA4W (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١٨ مجلّة «هشيلوح»، https://hashiloach.org.il/about/ (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

١٩ المعهد الأورشليمي للدراسات الاستراتيجية، www.jiss.org.il (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٢٠ المعهد الاورشليمي للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٩، https://jiss.org.il/en/main-recommendations/ (آخر مشاهدة في شهر تشرين ثاني ٢٠١٩)

٢١ حانوخ مرميري، «ما زلت حيًا». موقع هعاين هشبيعيت،٢/٢٣/ ٢٠١٤، https://www.the7eye.org.il/98624 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٢٢ ليئور يعقوبي ويريف بيليج، «أكثر اكتمالا من مجموع أقسامها»، موقع يسرائيل هيوم، ١١/٢/ ٢٠١٧، https://www.israelhayom.co.il/article/513157 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٢٣ موشي أوريئيل، « دور اطالحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة» في توطين أراضي يهودا والسامرة»، المؤتمر الرابع لأبحاث الخليل ويهودا، مدريست حبرون ٢٠١١، http://bit.ly/2rpenFS (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٢٤ ليطال ليفين، « ١٩٧٦/١١/١٠ عاموس ايلون يتفكر حول «الشعراء كمحتلين»»، موقع هآرتس، ١١/٩/ ٢٠١٠، https://www.haaretz.co.il/news/education/1.1229198 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٢٥ ليئور يعقوبي ويريف بيليج، «أكثر اكتمالا من مجموع أقسامها»، موقع يسرائيل هيوم، ١١/٢/ ٢٠١٧، https://www.israelhayom.co.il/article/513157 (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)

٢٦ مركز القدس للشؤون العامة www.jcpa.org (آخر مشاهدة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩)